الخدمات المركزية والمساعدات النقدية للتصدّي لعمل الأطفال في تركيا

PHOTO:PLANINTERNATIONAL

تصف دراسة الحالة هذه مقاربةً جديدةً للخدمات المركزية والمساعدات النقدية للتصدّي لعمل الأطفال في تركيا.

الخلفيّة

تقدّم مراكز الخدمات الاجتماعية (SSCs) في تركيا مجموعة واسعة من الخدمات والدعم للمواطنين الأتراك، وبشكل متزايد للاجئين، ولا سيما اللاجئين السوريين. توفّر مراكز الخدمات الاجتماعيّة إدارة حالات حماية الطفل والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بالإضافة إلى خدمات أخرى متعدّدة والدعم للأفراد الذين يحتاجون إلى الحماية والرعاية والدعم – كما تقوم هذه المراكز بالإحالات إلى الخدمات الحكومية الأخرى بما في ذلك المساعدة المالية. يشمل طاقم عمل مراكز الخدمات الاجتماعية المرشدين الاجتماعيين وعلماء النفس والاختصاصيين في حماية الطفل والمستشارين النفسيين/التوجيهيين والعاملين الصّحيين.

الخدمات العائلية المركزية والمساعدات النقديّة للتصدّي لعمل الأطفال

في العام ٢٠١٦، تعاونت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع السلطات الحكومية الإقليمية المسؤولة عن الرفاه الاجتماعي والتّعليم، (وتحديدًا المديرية الإقليمية للأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية (PDoFLSS) والمديرية الإقليمية للتعليم الوطن (PDoNE)) ومراكز الخدمات الاجتماعية في اسطنبول، للتصدّي لمشكلة عمل الأطفال المتزايدة بين الأطفال اللاجئين السوريين. هدف هذا التّعاون إلى دعم مراكز الخدمات الاجتماعية لتوسيع خدماتها لكي تشمل مجموعة أكبر من الأطفال اللاجئين وعائلاتهم.

تمّت توعية عائلات اللاجئين السوريين للتواصل مع مركز الخدمات الاجتماعية المحلي للتقييم والدعم. كما أحالت المنظمات غير الحكومية عائلات اللاجئين السوريين إلى مراكز الخدمات الاجتماعيّة بشكل متزايد. بعد ذلك، يزور المرشدون الاجتماعيون والمترجمون الفوريّون منزل العائلة لتقييم احتياجات الأطفال بشكل فردي والعائلة ككلّ. يقيّمون ما إذا كانت العائلة مؤهلة للحصول على المساعدة النقدية وما إذا كان الأطفال يذهبون إلى المدرسة. وبالاستناد إلى هذا التقييم، قُدّم نوعان رئيسيان من المساعدات النقدية للعائلات:

- مساعدات نقدية لمرّة واحدة لدعم الاحتياجات الفورية؛ و
- مساعدات نقدية شهرية، مدعومة بإجراءات تربوية تصدرها محكمة الأحداث، تجعل التحاق الطفل بالمدرسة وحضوره إلزاميين.

التحديات

- توجّب على العائلات أن تكون مسجّلة بإقامة رسميّة في المناطق التي تقدموا فيها بطلب إلى مراكز الخدمات الاجتماعية من أجل تلقي المساعدة من خلالها. أثر هذا الأمر بشكل غير متكافئ على طالبي اللجوء غير السوريين لأنّهم في كثير من الأحيان غير مسجلين.
- كان عدد من المراهقين الأكبر سنًا وفي سن العمل (١٥ عامًا فما فوق) غير مستعدّين للعودة إلى المدرسة. لم تكن هناك فرص كافية للوصول إلى برامج التدريب المهني أو التلمذة الصناعية كمسارات للعمل اللائق.
- تجاوز حجم عمل الأطفال الكبير قدرة مراكز الخدمات الاجتماعية من حيث نسبة المرشدين الاجتماعيين لدعم العائلات. وقد أدّى ذلك إلى تكدّس عدد كبير من الحالات في بداية المشروع.
- تعتبر المساعدة النقدية دعمًا قصير الأجل. وكانت فرص العائلات للوصول إلى سبل كسب العيش المستدامة، محدودة.
- أدّى غياب قاعدة بيانات متكاملة بين مؤسسات الدولة المختلفة إلى إعاقة اتباع مقاربة شاملة في إدارة حالات حماية الطفل.
- قلّلت محدوديّة الاتصال والتعاون مع المديريات الإقليمية الرئيسية من التأثير الاجتماعي لتدخلات مراكز الخدمات الاجتماعية لحماية الطفل.

الدّروس المستفادة

أوصت العائلات المشاركة في البرنامج التجريبي للعام ٢٠١٦ بما يلي:

- توفير مبالغ أكبر من المساعدات النقدية ولفترة زمنية أطول لإبعاد الأطفال بشكل فعال عن عمل الأطفال.
- زيادة عدد المساحات الصديقة للأطفال، بما في ذلك فرص رعاية الأطفال، لكي يتمكّن الأهل ومقدمو الرعاية من الذهاب إلى العمل.
- تقديم مساعدة إضافية للأطفال ليتمكّنوا من الذهاب إلى المدرسة.
- رفع مستوى الوعي حول التعليم.
- تطوير استراتيجيات جديدة ومخصصة للمراهقين لبناء خطط مستقبلية.

وشملت الدروس المستفادة الأخرى ما يلي:

- الحاجة إلى رصد حضور الأطفال في التعليم بشكل وثيق داخل وزارة التعليم لضمان ذهاب الأطفال بانتظام إلى المدرسة.
- في البداية، لم تستخدم المراكز نفس معايير الهشاشة للمساعدة النقدية. أحد الدروس المستفادة هو تطوير أدوات وأطر تقييم متناسقة.
- كانت قيمة تحويل المساعدة الاقتصادية مرتفعة للغاية، ولكن الحلول والسياسات المستدامة الطويلة الأجل كانت ضرورية على مستوى المراكز لمكافحة عمل الأطفال عن طريق إشراك الجهات المعنيّة ذات الصلة، بحيث أنّ المساعدة النقدية لم تكن مستدامة.
- تُعتبر مبادرات التدريب والتنسيق المشتركة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية مهمة لتعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة.
- كان من المهم أيضًا إشراك السلطات البلدية في آلية الإحالة لأنها كانت غالبًا في الخطوط الأمامية في تلبية احتياجات اللاجئين في المناطق المدنيّة ويمكن أن تكون مصدرًا مهمًا للقدرات الإضافية لإجراء التقييمات الفردية.
- الحاجة إلى روابط أقوى مع خدمات التوظيف الحكومية، والأفراد أو الشركات في القطاع الخاص، وبرامج المنظمات غير الحكومية لسبل كسب العيش بهدف ضمان حصول العائلات على فرص عمل بشكل أفضل.

من أجل دعم دمج الأطفال اللّاجئين في آليات الحماية الخاصة بمراكز الخدمات الاجتماعية، تحت قيادة الحكومة التركية، دعمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مقاربة شاملة لتعزيز البرنامج منذ العام ٢٠١٧. وتشمل هذه المقاربة على ما يلي:

- **الدعم الفردي لمراكز الخدمات الاجتماعيّة:** بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدعم مراكز الخدمات الاجتماعية من خلال توفير المرشدين الاجتماعيين والمترجمين الفوريين والسائقين والمركبات في العام ٢٠١٧. وفي العام ٢٠٢٠، بلغ عدد مراكز الخدمة الاجتماعيّة المدعومة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٣١ مركزًا في إسطنبول و٤١ مركزًا في منطقة مرمرة.
- **تنمية القدرات:** من أجل تعزيز قدرة الحماية في مراكز الخدمات الاجتماعية، دعمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدريبات المديرية الإقليمية للأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية، التي تستهدف المرشدين الاجتماعيين العاملين في مراكز الخدمات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية. دعمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هذه التدريبات من خلال شرح مهامها وأنشطتها، والقانون الدّولي للحماية واللاجئين، والأطر الدولية والوطنية لحماية الطفل، وأنشطة المفوضية لحماية الطفل، بما في ذلك إجراءات المصلحة الفضلى.
- **التدريب على الإشراف والتدريب:** دعمت المفوضية جلسات تدريب المدربين على الإشراف والتوجيه في مجال إدارة الحالات، ميسّرة من قبل تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني وتستهدف كبار الموظفين في المديرية الإقليمية للأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية في اسطنبول. تمحور الهدف حول إنشاء نظام إشراف وتدريب في المديرية الإقليمية للأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية في إسطنبول، كدراسة تجريبية في تركيا. وعقب التدريب، يسّرت المفوضية زيارة دراسية إلى النمسا لتزويد المشاركين بمثال عن الممارسة الجيدة من الميدان ولتعزيز قدرة المديرية الإقليمية للأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية على إدارة الحالات، بما في ذلك أنشطة مراكز الخدمات الاجتماعية لحماية الطفل.
- **اجتماعات تنسيقية وورش عمل مع مدراء مراكز الخدمات الاجتماعيّة:** تسهل المفوضية بانتظام الاجتماعات وورش العمل بمشاركة مدراء مراكز الخدمات الاجتماعية والجهات المعنيّة الأخرى لمناقشة الفجوات والتحديات والفرص الميدانيّة والاشتراك في اتخاذ القرارات بشأن كيفية المضي قدمًا. بالإضافة إلى ذلك يُدعى المسؤولون المعنيّون من المديريات الإقليمية الأخرى إلى هذه الاجتماعات من أجل تعزيز التواصل والتعاون فيما بينهم في مجال حماية اللاجئين.
- **اجتماعات تنسيق بين المديرية الإقليمية للأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية:** في العام ٢٠١٩، دعمت المفوضية اجتماعات التنسيق التي تقودها المديرية الإقليمية للأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية والتي تستهدف المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز التواصل والتعاون بين الجهات المعنيّة غير الحكومية ووحدات الحماية الكثيرة التابعة للمديرية الإقليمية للأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية، وبشكل خاص مراكز الخدمات الاجتماعية. وعقدت هذه اللقاءات من أجل اكتشاف سبل تحقيق التكامل ميدانيًا، ولا سيما التركيز على حماية الطفل.
- **مواد الحماية الموحدة:** أنشأت مجموعة العمل الفرعية المشتركة بين الوكالات لحماية الطفل (CPsWG) بقيادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة توجيهية مشتركة بين الوكالات حول زواج الأطفال والتي تهدف إلى (١) تقديم استجابة شاملة للحالات الفردية عبر الوكالات وتوحيد معاييرها؛ و(٢) تدعيم مجموعة من الأنشطة الوقائية الفعالة والمستدامة والمجتمعية والهادفة الى مكافحة زواج الأطفال. كما أنشأت مجموعة العمل الفرعية لحماية الطفل دليل تقييم المخاطر الخاصة بحماية الطفل ودليل تحديد أولويات الحالة، للمساعدة على تحديد مستوى ضرورة التدخل في حالات حماية الطفل. تمّ لفت انتباه المديرية الإقليمية للأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية في اسطنبول إلى هذه الوثائق إذ يمكن لمراكز الخدمات الاجتماعية في اسطنبول استخدامها.

المزيد من الملومات والمصادر متاحين على:
https://alliancecpha.org
https://alliancecpha.org/en/child-protection-hub/child-labour-task-force